

المصدر: الحياة

التاريخ: ٣ ابريل ٢٠٠٠

## على رغم اعتبارهما ان المشكلة لا تنتهي بتنفيذه بل تتعدها الى قضية اللاجئين الفلسطينيين بيروت ودمشق مستعدتان لكل سيناريوهات الانسحاب

□ بيروت - محمد شقير

والشعبي على اجزاء اراض لبنانية، بذريعة ان لديها ترسيماً خاصاً للحدود، خصوصاً ان ذلك سيؤدي الى استمرار المقاومة. ثم ان انسحاب اسرائيل استناداً الى ترسيم الحدود الدولية، لا يلزم لبنان تقديم ضمانات امنية اليها، ولا يعقبا من مسؤوليتها المباشرة عن قضية اللاجئين الفلسطينيين. ان ستحاول غسل يديها من هذه المشكلة الاساسية التي تسببت بها مباشرة عندما صادرت اراضيهم وأجبرتهم على الهجرة الى الدول العربية ومنها لبنان. ويتابع القطب «ان المسؤولية على هذا الصعيد لا تعني اسرائيل فحسب، وانما تظاول ايضاً المجتمع الدولي الذي ينبغي له ان يسهم في ايجاد حل للمشكلة، خصوصاً بالنسبة الى لبنان، لأنه لا يستطيع الموافقة على «توطين» الفلسطينيين الذين يرفضون اخضاعهم للأمر الواقع ويطالبون بحق العودة وتقرير المصير».

ويختم «ان اسرائيل تلوح بالانسحاب كان مشكلتها مع لبنان محصورة في احتلال ارض، وبالتالي لم يعد لديها مشكلة، متناسية بذلك قضية اللاجئين التي تعتبر بمثابة «قنبلة موقوتة» يمكن في اي لحظة ان تهبط توازنات اللعبة السياسية الداخلية وتندثر بالاخلاق بموازن القوى على مستوى الطوائف، خصوصاً ان لا رغبة دولية جديده ستظهر في المدى المنظور، في وضع اليد على هذه القضية للحؤول دون ان يأتي كلها على حساب لبنان».

ايضاً الى تأمين تغطية اوروبية للانسحاب، خصوصاً ان قضية لبنان بالذات لا تزال تدغدغ الرأي العام الأوروبي لما يجتله من موقع مميز داخل المجموعة الأوروبية».

من هنا تراهن اسرائيل، على ما يقول القطب السياسي، على «كسب مودة الأوروبيين عموماً والفرنسيين خصوصاً، املة منهم الانضمام كقريق لتأمين الحماية الدولية للانسحاب. لذلك تمارس لعبة تقوم على حشد الفرنسيين الذين لا يمكنهم الاعتراض على الانسحاب على رغم انهم يرغبون في ان يأتي في اطار الوصول الى تسوية شاملة تشمل لبنان وسورية».

وتنطلق تل أبيب - من وجهة نظر القطب اللبناني - من «ان لفرنسا حضوراً في قوات الطوارئ الدولية، وان كان تقلص في السنوات الاخيرة وبما يقتصر على حماية امنية لمقر قواتها في الناقورة، في مقابل دور للقوات الايطالية يبقى في حدوده اللوجستية، ويتعلق بتأمين الانتقال الجوي بواسطة المروحيات لعناصر القوات الدولية».

لذلك يرى القطب «ان تل أبيب تحاول بدعم اميركي واضح تقديم «رشوة» الى الأوروبيين على امل ان يسهموا مجدداً في تعزيز القوات الدولية عدة وعدداً، وقد يفوتها ان اي انسحاب منقوص تحتفظ بموجبه ببعض المواقع القريبة من الحدود الدولية، سيدفع بالأوروبيين الى العزوف عن المشاركة الفعلية، اخذين بالاحتجاج اللبناني الرسمي

تحت عنوان ان بيروت لا تهمل التصريحات الاسرائيلية عن الانسحاب الأحادي من جنوب لبنان والبقاع الغربي، لكنها ليست مضطرة الى تقديم ضمانات امنية لهذا الانسحاب، قال قطب سياسي ان «لبنان بالتنسيق مع سورية سيكون مستعداً لمواجهة كل السيناريوهات المترتبة على الانسحاب». وابلغ «الحياة» ان «مواقف المسؤولين الاسرائيليين التي بدأت تتحدث عن القرارات الدولية الرقمية ٤٢٥ و٤٢٦، تزايدت أخيراً بعد فشل قمة جنيف»، لافتاً الى «غموض في الموقف الاسرائيلي من القرارين».

وأضاف القطب «ان تل أبيب تطرح الانسحاب من لبنان من ضمن القرار ٤٢٥، من دون ان يأتي تنفيذاً له»، واصفاً قرارها بأنه «يأتي من باب التحسب لكل الاحتمالات بما فيها احتمال تعثر المفاوضات، لرفضها الاعتراف الكامل بالسيادة السورية على المنطقة السورية المحتلة كاملة».

ولم يستبعد «لجوء اسرائيل من خلال الانسحاب الأحادي الى الالتفاف على الدعم الدولي للجهود الآيلة الى تحقيق تسوية سلمية عادلة من جهة، والى استباق الضغط الذي ستواجهه لسؤليتها عن تعثر المفاوضات، عبر تنفيسه بخطوة منفردة حيال لبنان من جهة ثانية». واعتبر «ان تركيز اسرائيل للمرة الأولى منذ سنوات على القرار ٤٢٥ يهدف